

دور الأحزاب السياسية في مشاركة المرأة وتمثيلها



الورقة التقنية رقم ١ / ٢٠٢١ للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

- أن يشارك في تطبيق الشؤون العامة، بشكل مباشر أو من قبل ممثلين يجري إختيارهم بحرية.
- أن ينتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، بما يضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.
- تشكل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CIDAW) صكاً شاملاً لمعالجة حقوق الإنسان للمرأة. ومن خلال التصديق على هذه الإتفاقية، تكون البلدان ملزمة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك من خلال اعتماد تدابير من أجل احترام وحماية كافة الحقوق المشمولة في CIDAW والوفاء بها على المستوى الوطني (الأمم المتحدة ١٩٧٩: المادتان ١ و٢). أما المادة ٧ فهي ذات صلة بشكل خاص بحقوق المرأة بشأن المشاركة السياسية، بما في ذلك حقها بأن تُنتخب للمناصب العامة، وأن تشارك بشكل كامل في الوظائف والخدمات العامة في بلدها، وحقها في الاقتراع.
- وبناء على هذا التوافق الدولي حول عدم تجاهل الأحزاب السياسية في السعي إلى بناء ديمقراطيات سليمة، فإن قرار الأمم المتحدة بشأن المرأة والمشاركة السياسية (الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠١١) يحث الدول على ما يلي:
- إتخاذ كافة التدابير الملائمة للقضاء على الأحكام المسبقة القائمة على دونية أو تفوق أيّ من الجنسين أو على الأدوار النمطية للرجل والمرأة والتي تشكل حاجزاً أمام إمكانية وصول المرأة إلى المجال السياسي ومشاركتها فيه، واعتماد نهج تشمل الجميع بخصوص مشاركتهم السياسية.
- تشجيع الأحزاب السياسية بقوة على إزالة كافة الحواجز التي تميز ضد المرأة بشكل مباشر أو غير مباشر، ودعم قدراتها لتحليل المسائل من منظور النوع الاجتماعي، واعتماد سياسات لتعزيز

١. السياق العام: أطر والتزامات شاملة

تنص كافة الاتفاقيات والإلتزامات الدولية المرجعية على الحاجة إلى تصحيح إنعدام المساواة في النوع الاجتماعي (الجندر) والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من كافة الأعمار في مختلف مجالات الحياة. يتضمن ذلك مشاركة المرأة وتمثيلها في مناصب السلطة وصنع القرار على كافة المستويات. ينص ميثاق الأمم المتحدة على مبادئ الحق بالمساواة وحظر التمييز والتي تشكل أساس المساواة في النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في مجال السياسة وصنع القرار. وتنص الديباجة على أن ثمة حاجة لتأكيد الإيذان 'بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية' (الأمم المتحدة ١٩٤٥: الديباجة).

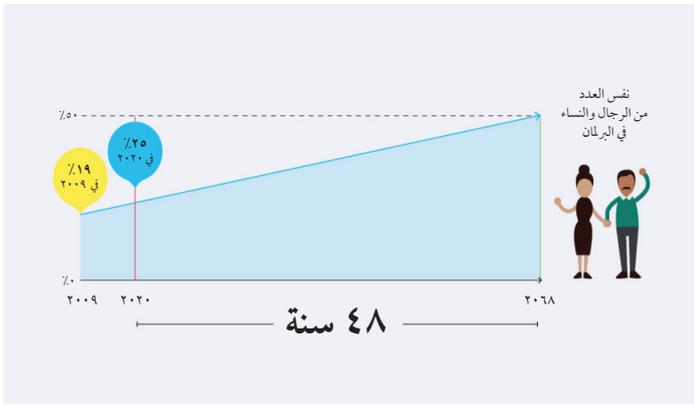
كما يضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يشكل أساس شرعة حقوق الإنسان التي صُممت في العديد من الدساتير الوطنية، حق جميع الأشخاص في عدم التعرض إلى التمييز، بما في ذلك على أساس الجنس (الأمم المتحدة ١٩٤٨: المادتان ١ و٢). لا تشكل المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها حقاً من حقوق الإنسان الأساسية فحسب، بل تشكل أيضاً أساساً للتنمية المستدامة والديمقراطية. ويحق للمرأة بشكل واضح، أن تشارك وتمثل نفسها في العمليات والمؤسسات حيث تصنع القرارات التي تؤثر على حياتها.

يتضمن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) أحكاماً محددة بشأن الحق في المساواة بين الرجال والنساء في الحياة العامة والسياسية. وينص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (الأمم المتحدة ١٩٦٦: المادة ٢٥) على وجه التحديد ما يلي:

يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكورة في المادة ٢، الحقوق التالية التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:

يتضح التمثيل الضعيف المستمر للمرأة من خلال هيمنة الرجال بين البرلمانيين والوزراء وأعضاء السلطة القضائية والسلطات المحلية والإقليمية ورؤساء الدول والحكومات والمدراء التنفيذيين في القطاع الخاص (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٣). ووفق ما ورد في المنتدى الاقتصادي العالمي، سيستغرق سد الثغرة في النوع الاجتماعي السياسية ٩٥ عاماً (سالير وكان ٢٠١٩). وفيما يتعلق بالبرلمانات، لا سيما بالمعدل الحالي—وفق المؤشرات العالمية لحالة الديمقراطية ٢٠١٩ للمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات—ستستغرق ٤٨ عاماً أخرى لتحقيق التكافؤ في النوع الاجتماعي.

الشكل ١. عدد الأعوام لتحقيق التكافؤ بالنوع الاجتماعي في البرلمانات



المصدر: مجموع التقدم المحرز بشأن المساواة في النوع الاجتماعي مأخوذ من مؤشرات الحالة العالمية للديمقراطية الصادرة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ١٠ آذار/مارس، ٢٠٢٠، <<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/progress-on-gender-equality-gsd-indices.pdf>>، تم الاطلاع في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

٢. الديمقراطية التمثيلية والأحزاب السياسية

تبقى الأحزاب السياسية هي الكيانات الرئيسية التي يستطيع الأشخاص من خلالها اختيار ممثليهم، وهي مؤسسات لا غنى عنها للسياسة الديمقراطية والتمثيل. تشمل الوظائف الأساسية للأحزاب السياسية في الديمقراطيات التمثيلية العصرية: وضع سياسات وبرامج حكومية متسقة (وظيفة صياغة المصالح)؛ نقل المطالب من المجتمع وتجميعها (وظيفة تجميع المصالح)؛ توظيف واختيار وتعيين أشخاص في مناصب في الحكومة والسلطة التشريعية والإشراف على الحكومة ومراقبتها (كاتون ٢٠٠٧).

لطالما اعتُبر دور الأحزاب السياسية أساسياً في أداء الديمقراطية التمثيلية العصرية نظراً إلى أنها من بين المؤسسات الرئيسية للمشاركة الشاملة والتمثيل المسؤول (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٣). ينخرط الأشخاص عامة في الحياة العامة من خلال الأحزاب السياسية ويدعمون المرشحين والأحزاب التي تعكس آراءهم ومصالحهم. وفيما

قدرات المرأة، بما هو مناسب، للمشاركة بشكل كامل في كافة مستويات عمليات صنع القرار داخل الأحزاب السياسية.

يشكل 'عدم ترك أي أحد خلف الركب' (LNOB) الوعد المركزي التحويلي لجدول أعمال ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وأهدافها المستدامة. بالتالي، يشكل الهدف ٥ للتنمية المستدامة—تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين جميع النساء والفتيات—عاملاً تمكينياً داخلياً للتنمية المستدامة والديمقراطية التمثيلية لكل بلد وللعالم عموماً. ينص الهدف ٥ للتنمية المستدامة على العمل الجماعي اللازم للتحويل وإنشاء بيئات مواتية لتحقيق مساواة جوهرية لجميع النساء والفتيات. ومن أجل قبول تحدي ترجمة الهدف ٥ للتنمية المستدامة إلى واقع للمرأة والفتاة في أرجاء العالم، تعد معالجة المجالات الرئيسية لعدم المساواة في النوع الاجتماعي أمراً أساسياً، كالتمييز بالنوع الاجتماعي في القانون وفي الممارسة، العنف ضد النساء والفتيات، عدم المساواة في الموارد الاقتصادية من حيث تسييرها وتسهيل الوصول إليها وامتلاكها، ومشاركة المرأة وتمثيلها غير المتكافئين في مناصب صنع القرار في القطاعين الخاص والعام.

لا تكمن المشكلة فيما إذا كانت المرأة قادرة على القيام بدور فاعل في التنمية والديمقراطية وبناء السلام، لأنها لطالما فعلت ذلك، وتساهم حالياً على مستويات عدة في المجالين العام والخاص. يكمن التعقيد في الكشف عن التمييز ضد النساء والفتيات وتمهيشهن المنهجي والمنظم والراسخ ومعالجة ذلك قصد جعل مشاركة المرأة حاسمة ومؤثرة في صنع القرار في مجال التنمية وبناء الديمقراطية.

رغم وجود هذه الأطر الدولية الشاملة في أرجاء العالم، لا تزال المرأة تواجه تمييزاً كبيراً في ممارسة حقها في المشاركة، وتواجه حواجز عديدة في الوصول إلى مناصب السلطة في كافة مستويات عمليات صنع القرار رغم أنها تشكل نصف عدد سكان العالم. وحتى مع اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين ١٩٩٥، الذي يحدد الهدف الدولي لتحقيق التوازن بالنوع الاجتماعي في عمليات صنع القرار السياسي، لا زالت المرأة ممثلة بشكل ضعيف في كافة مستويات السلطة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠٢٠).

وفي حين تحققت بعض المكاسب النوعية والكمية في زيادة مشاركة المرأة وتمثيلها خلال العقد الأخيرين، لا سيما على المستوى التشريعي، غير أن هذا التقدم المحرز هو بطيء ومتفاوت بين المناطق في العالم. مثلاً، بلغ المعدل العام العالمي لمشاركة وتمثيل المرأة في البرلمان نسبة ٢٥ بالمائة عام ٢٠٢٠. وبدءاً من شهر آب/أغسطس ٢٠٢٠، حقق ٥٣ بلداً فقط نسبة ٣٠ بالمائة على الأقل من مشاركة المرأة وتمثيلها في البرلمانات الوطنية (منصة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي بارلاين ٢٠٢٠).

بشأن نقطتين مرجعيتين أساسيتين: تحديد حصة للنوع الاجتماعي للانتخابات للمناصب العامة (بما في ذلك الهيئات التشريعية الوطنية والبلديات المحلية)؛ ومطلب قيام الأحزاب السياسية بوضع هدف من أهداف النوع الاجتماعي في الهيئات الداخلية في الحزب والمناصب القيادية. ويتمتع النظام الانتخابي بنفس القدر من الأهمية، ووضع عقوبات فاعلة لعدم الامتثال بالقوانين الوطنية التي تشكل ضرورة للتنفيذ الناجح والمجدي لهذه الأهداف القانونية. ومن الأساسي أيضاً أن يترافق اعتماد حصص النوع الاجتماعي ويتعزز بتحول للنظم الاجتماعية الثقافية والسياسية والمؤسسية والتي تستمر في خضوعها للهيمنة الذكورية وتعيق تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي.

٣. الأحزاب السياسية بمثابة 'حراس البوابات' في مشاركة المرأة وتمثيلها

يشار إلى الأحزاب السياسية باستمرار على أنها مسؤولة عن ضعف تمثيل المرأة نظراً إلى دورها كـ 'حراس البوابات' الرئيسيين للمناصب الانتخابية في السلطة وصنع القرار على كافة المستويات في معظم البلدان (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٦). يعود السبب في ذلك إلى أن للديمقراطية داخل الحزب تأثير كبير على الفرص المتاحة للمرأة وقدرتها على الوصول إلى المناصب ومجالات السلطة وصنع القرار. ينطبق ذلك على المناصب في الأحزاب، إلى جانب كافة المناصب الانتخابية على مستوى الحكومة الوطنية أو المحلية.

يستند نموذج الهيمنة الذكورية لممارسة السلطة في الحياة السياسية وداخل الأحزاب السياسية إلى المواقف التقليدية التي تهمش المرأة. ويخلق هذا النموذج 'عقبات' على مستويات مختلفة، ما يمنع المرأة من الدخول إلى مجال السياسة ومن المشاركة في صنع القرار العام بأي شكل من الأشكال. يعزز التصوير الإعلامي كذلك للمرأة في السياسة أنماط النوع الاجتماعي، مما يصعب التوفيق بشكل خاص بين الانخراط الفعلي للمرأة في السياسة وأدوارها ومسؤولياتها المنزلية.

ورغم حرص الأحزاب السياسية على استمالة النساء كناخبات، ورغم دورهن البارز في حملات الأحزاب وأهمية دورهن التعبوي، لا تتجسد مشاركتهن عامةً على مستوى الإدماج ولا تتطابق أبداً مع مشاركتهن وتمثيلهن في السياسة وصنع القرار على كافة المستويات. يكمن التحدي في إيجاد الإرادة السياسية لتسريع إمكانية وصول المرأة وحضورها الأساسي في السياسة بطرق تضمن سماع صوتها وأن تتطابق عضويتها في الأحزاب السياسية مع انخراطها في القيادة وعمليات صنع القرار في السياسة على كافة المستويات.

يستمر النقاش حول ما إذا كانت الأحزاب السياسية تجعل الديمقراطية أكثر ديمقراطية، تلعب الأحزاب السياسية في معظم البلدان دوراً أساسياً في تجنيد وترشيح وانتخاب مرشحين للمناصب العامة، التثنية الاجتماعية للممثلين السياسيين والقادة المنتظرين، نشر المعلومات السياسية وتعويد المواطنين على السياسة الديمقراطية (كاتون ٢٠٠٧).

رغم رواج اعتبار الأحزاب السياسية أساسية للديمقراطية التمثيلية ولعملية إرساء الديمقراطية في معظم البلدان، ألا أنها تعتبر ضعيفة أيضاً بشكل متزايد وفيها شوائب عديدة في أداء الوظائف الأساسية للديمقراطية السليمة. تشمل هذه الشوائب القيم والثقافات المؤسسية والهيكلية والإيديولوجية التي يمكنها أن تدفع الأحزاب إلى العمل بطرق معاكسة للديمقراطية. وبشكل خاص، تميل الأحزاب السياسية إلى إنشاء حواجز أمام المرأة وتقوم بأداء ضعيف عموماً بشأن مشاركة المرأة والرجل وتمثيلها المتكافئ في مناصب السلطة وصنع القرار على كافة المستويات.

يشكل ضمان التمثيل الشامل لآراء ومصالح واحتياجات جميع المواطنين—النساء والرجال—عنصراً أساسياً للأداء الفاعل للأحزاب السياسية ولشروعيتها وطابعها التمثيلي. وكما هو معترف به على نطاق واسع، يضعف عدم إدماج المرأة ووجهات نظرها في عمليات صنع القرار السياسي مشروعية المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً ويجرم المرأة—نصف عدد السكان في أي بلد—من حقها في المشاركة بفاعلية في إدارة مجتمعاتها (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٦).

تشكل الدساتير الوطنية والقوانين عنصراً أساسياً لحماية المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة والنهوض بهما في المجالين الخاص والعام، بما في ذلك المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في مناصب السلطة وصنع القرار على كافة المستويات. لا تعني المساواة في النوع الاجتماعي في الدساتير الوطنية الضمانات الرسمية للحقوق المتساوية للمرأة والرجل والفتى والفتاة فحسب، بل تنطوي أيضاً على مساواة جوهرية في ممارسة هذه الحقوق الأساسية والتمتع بها. وفي نهاية المطاف، تؤثر الضمانات بشأن المساواة في النوع الاجتماعي وعدم التمييز في الدساتير الوطنية والقوانين على كيفية مشاركة المرأة والرجل وعلى كيفية تمثيلها في عمليات صنع القرار السياسية والعامة وفي القيادة.

وفيما تشكل الدساتير الوطنية والقوانين عنصراً أساسياً في صياغة الضمانات بشأن المساواة في النوع الاجتماعي والتمكين السياسي للمرأة، يقع على الأحزاب السياسية دور هام لتؤديه في ترجمة الحقوق المنصوص عليها إلى إجراءات عملية. ويستترشد طلب وضع تدابير حزبية وتنفيذها للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها بوجود تشريعات وطنية

٤. الأحزاب السياسية كأدوات تطوير لمشاركة المرأة وتمثيلها

نظراً إلى الاعتراف المتنامي بأن إمكانية الوصول المتكافئة للمرأة والرجل في العمليات السياسية والانتخابية متأثرة كثيراً بالعمليات الديمقراطية داخل الحزب، ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على الإستراتيجيات بشأن التمكين السياسي للمرأة ووضعها موضع التنفيذ داخل الأحزاب السياسية. وفيما وضعت بعض الأحزاب السياسية في بلدان مختلفة تدابير تستهدف الدفع نحو تكافؤ الفرص داخلها، لا تزال العديد من الأحزاب مترددة بشأن إجراء الإصلاحات الداخلية اللازمة لتعزيز المساواة في النوع الاجتماعي السياسية بين المرأة والرجل.

لا يشكل تنفيذ الآليات للقضاء على التفاوتات في النوع الاجتماعي والحواجز التي تواجه مشاركة المرأة وتمثيلها مسعى سهلاً، وذلك بسبب عدة عوامل معقدة مثل الأطر القانونية المتعلقة بالنظم الانتخابية والأحزاب السياسية، العوامل الاجتماعية الثقافية والاقتصادية، أيديولوجيات الأحزاب والنظم السياسية (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٦)، والسياقات حيث تعمل الأحزاب السياسية. تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على الفرص السانحة للمرأة وعلى قدرتها في الوصول إلى مناصب السلطة والتأثير داخل وخارج الأحزاب، إلى جانب الإرادة السياسية للأحزاب في تعزيز المساواة بالنوع الاجتماعي في السياسة (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٦).

٤.١. لوائح الأحزاب السياسية وورقات سياساتها

يشكل إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف واستراتيجيات المساواة في النوع الاجتماعي في السياسة والأحزاب السياسية خطوة حيوية نحو تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الحياة العامة وعمليات صنع القرار—من خلال إنشاء البيئات الممكنة اللازمة للمشاركة والتمثيل الفاعلين والمؤثرين للمرأة. يكمن أحد العوامل العديدة المؤثرة على مستويات مشاركة وتمثيل المرأة في السياسة والقيادة العامة، في لوائح الأحزاب السياسية وورقات سياساتها العامة التي تصفي الطابع الرسمي وتوضح مواقف الأحزاب السياسية فيما يتعلق بالمساواة بالنوع الاجتماعي في القيادة السياسية وعمليات صنع القرار.

كما أن إدراج المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في لوائح الأحزاب السياسية وورقات سياساتها العامة يميل إلى التأثير بوجود التشريعات الوطنية التي تتطلب من الأحزاب السياسية أن تضع تدابير عمل إيجابية. وفيما تعتبر الالتزامات الواضحة في ورقات السياسات العامة للأحزاب السياسية خطوة أولى أساسية في الاعتراف بوجود عدم المساواة في النوع الاجتماعي، فإن الحاجة إلى وضع استراتيجيات

غالباً ما يجري تعريف الأحزاب السياسية على أنها 'ديمقراطية'، لكن ضعف تمثيل المرأة، التي تشكل نصف عدد السكان، يشكل تناقضاً واضحاً: يستمر تمثيل المرأة ضعيفاً في معظم بلدان العالم على كافة مستويات عمليات صنع القرار، بما في ذلك داخل الأحزاب السياسية. وضعت لوائح الأحزاب السياسية وسياساتها المبادئ والقيم والقواعد والإجراءات لعمليات وممارسات صنع القرار المؤسسية وتنص على كيفية ومتى ومن وبأية آليات سيحقق الحزب أهدافه (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٩). يشمل ذلك تحديد واختيار وترشيح المرشحين للقيادة داخل الحزب ومناصب صنع القرار العام.

هناك عدة عوامل حاسمة تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها. تظهر العوامل المتصلة بالعرض والتفاوتات في النوع الاجتماعي، مثل امتلاك المرأة للقليل من الموارد المالية والأساليب التي تستثمرها في المهن السياسية، ولديها وقت أقل باعتبار دورها الإنجابي والمنزلي، وافتقار عام لما يحفزها للانخراط في عمليات سياسية تنافسية، وشبكات موارد سياسية أصغر مقارنة بالرجل. وتشير العوامل المتصلة بالمطلب إلى أنه يحتمل أن يكون للمرأة طموحات سياسية، لكن 'حراس البوابة' في الحزب والمقترعين يقيمون قدراتها ومؤهلاتها وخبراتها بشكل مختلف عن تقييمهم لنظرائها الذكور خلال عمليات تحديد المرشحين وترشيحهم واختيارهم وانتخابهم. يؤكد ذلك الانحيازات المتأصلة للأحزاب السياسية بحد ذاتها التي تفضل المرشحين الذكور على الإناث، إلى جانب اقتناع الأحزاب السياسية بأن المقترعين يفضلون الرجال كمرشحين (نوريس ولوفندوسكي ١٩٩٥).

تشكل كافة هذه العوامل عنصراً حاسماً لوضع تدابير واستراتيجيات قابلة للتنفيذ لمعالجة نسبة المشاركة والتمثيل المنخفضة للمرأة ولسد الثغرات النوع الاجتماعي في السياسة. يتطلب منظور العرض أن تركز الأحزاب السياسية على إنشاء وتعزيز الظروف والفرص التي تدفع المرأة لأن تتطلع إلى الوصول إلى المناصب السياسية. ويتطلب منظور الطلب من الأحزاب السياسية أن تغير عمليات وممارسات تحديد مرشحيتها وترشيحها واختيارها من أجل تقييم معاييرها للمرشحين الملائمين وتعيد تقييم كيفية تقديم المرشحات للنخبين. يشكل منح الأولوية لهذين المنظورين مع الالتزام بتوفير فرص وحواجز مجدية للمرأة والمرشحة الطامحة، عنصراً أساسياً إن تسعى الأحزاب إلى تحقيق مساواة النوع الاجتماعي الأساسية في السياسة.

براغماتية ومراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي مهمة أيضاً لمعالجة هذه التفاوتات داخل الأحزاب السياسية. مثلاً، ضمان مشاركة وتمثيل المرأة في الهياكل العليا لقيادة الأحزاب السياسية، كالأمانات العامة للأحزاب السياسية وهيئاتها التنفيذية على مستوى وطني.

أظهر تحليل للالتزامات الأحزاب السياسية بشأن المساواة بالنوع الاجتماعي في ٣٣ بلد أفريقي، إفتقاراً كبيراً للإرادة السياسية وتبايناً بين تعهدات للأحزاب ووجود تدابير لتنفيذ هذه التعهدات (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٣). كما أظهر تحليل أجري في ١٨ بلد بأمريكا اللاتينية وجود افتقار للإرادة السياسية من جانب الأحزاب لتجاوز الخطابات بشأن المساواة في النوع الاجتماعي والعمل على تحقيق مساواة فعلية داخل الأحزاب وفي المجال السياسي بشكل عام (لانس وروزا ٢٠١٩). من ناحية أخرى واستناداً إلى تحليل الأحزاب السياسية، يمكن القول بأنه ورغم الافتقار إلى التنفيذ الفاعل وآليات الدعم، تظهر الأحزاب السياسية التي تدرج نصوصاً بشأن المساواة في النوع الاجتماعي في ورقات سياساتها العامة بعض الوعي على الأقل بشأن مسائل النوع الاجتماعي (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٣).

٤.٢. قواعد وإجراءات الأحزاب السياسية

تعترف الأحزاب السياسية إلى حد ما بتهميش المرأة وضعف تمثيلها في مناصب القيادة السياسية وعمليات صنع القرار. لكن يكمن التحدي في أن تتجاوز الأحزاب السياسية مجرد الاعتراف وتنفيذ الإجراءات العملية بشأن تعزيز مشاركة وتمثيل المرأة داخل الأحزاب السياسية وعلى كافة مستويات صنع القرار العام.

تكمّن إحدى الإستراتيجيات العملية التي يتعين على الأحزاب السياسية أن تعتمد في وضع وتطبيق قواعد وإجراءات واضحة مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي من أجل الديمقراطية الداخلية. لا يمكن المغالاة في شأن لزوم وجود قواعد وإجراءات داخلية واضحة بشأن تحديد وترشيح واختيار المرشحين لمناصب السلطة وصنع القرار داخل الأحزاب السياسية ومن أجل الأدوار العامة الانتخابية على كافة المستويات. بالتالي، من الضروري ضمان أن تشارك المرأة بشكل متساو وأن يتم تمثيلها في هياكل وإجراءات الأحزاب مثل اللجان التنفيذية والانتخابية الموكلة إليها تعزيز قواعد وإجراءات الأحزاب بشأن الديمقراطية الداخلية الشاملة، بما في ذلك بشأن القيادة واختيار المرشحين. فعندما يكون لدى الأحزاب قواعد وإجراءات واضحة بشأن عمليات اختيار المرشحين ويتم احترام هذه القواعد، يستطيع المرشحون المحتملون إلى جانب داعمي الأحزاب أن يفهموا بشكل أفضل عمليات الديمقراطية الداخلية ويحاسبوا قادة الأحزاب على القواعد الموضوعية.

في بعض البلدان حيث هناك حصص مشرعة للنوع الاجتماعي، تكون الانتخابات التمهيدية للأحزاب السياسية لاختيار المرشحين وقيادي الأحزاب مترابطة وخاضعة للتشريعات الوطنية بشأن الحصص النوع الاجتماعي لاختيار المرشحين. فهناك ثمة تشريعات في رواندا تتطلب أن يشمل هياكل القيادة على كافة مستويات الأحزاب السياسية نسبة ٣٠ بالمئة من النساء على الأقل. وفي بعض البلدان في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تحققت زيادة كبيرة في مشاركة وتمثيل المرأة في اللجان التنفيذية الوطنية للأحزاب: أظهرت بوليفيا وكوستاريكا والإكوادور وهندوراس ونيكاراغوا جودة في الممارسة والأداء.

جرى تشريع هذه التدابير المتعلقة بالمساواة في هذه البلدان من أجل الترشيح (بوليفيا وكوستاريكا وهندوراس) و/أو تكوين هذه الهيئات (كوستاريكا والإكوادور). هذه النتائج، متسقة مع تحليلات سابقة للعوامل التي تؤثر على أهمية حضور المرأة في هذه الهيئات، أظهرت أن لوجود حصص أو قانون للمساواة أثر كبير على تكوين متوازن من حيث النوع الاجتماعي (لانس وروزا ٢٠١٩).

يؤثر وجود حصص مشرعة للنوع الاجتماعي لاختيار المرشحين على تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار في الأحزاب السياسية ونسبة مرشحات الأحزاب للانتخابات في كل من الغرفة الدنيا والغرفة العليا للبرلمان. تشكل بعض التدابير التشريعية عنصراً حاسماً لتعزيز المساواة في النوع الاجتماعي في اختيار القيادة داخل الأحزاب. ورغم استمرار وجود التحيزات في النوع الاجتماعي، وبما أن مشاركة المرأة وتمثيلها يستمران في كونها أدنى في المناصب ذات السلطة أو التأثير الأكبر في الأحزاب السياسية، فقد تحققت زيادة تدريجية في الواقع في وجود المرأة في هياكل المناصب القيادية السياسية الأعلى.

٤.٣. سياسة الأحزاب السياسية بشأن المساواة في النوع الاجتماعي

في حال نُفذت سياسة المساواة في النوع الاجتماعي بفاعلية، فهي تعزز قدرات الأحزاب السياسية من أجل تحديد ومعالجة عدم المساواة في النوع الاجتماعي باستمرار في كافة مجالات أعمال تنظيم وعمليات الأحزاب الداخلية والخارجية، والحواجز المتصلة بالمشاركة والتمثيل السياسيين المتكافئين. والأهم من ذلك، ينبغي أن يشارك الرجل في صياغة وتملك سياسة المساواة في النوع الاجتماعي للأحزاب، وينبغي ألا تقتصر على الهيكل النسائي بغية تنفيذها على أساس مستدام طويل الأجل. ينبغي تعزيز الاستراتيجيات الخاصة بالمرأة من خلال مبادرات تشرك بانتظام الرجال والفتيان بشأن تمكين المرأة وتعزيز المساواة في النوع الاجتماعي—ما يجعل الرجل مسؤولاً بالتساوي عن تحقيق تمكين المرأة—ومن خلال إشراك وسائل الإعلام من أجل توفير تغطية

متوازنة للمرأة والرجل ومساواة. تمكن سياسة المساواة في النوع الاجتماعي للأحزاب السياسية من:

- إضفاء الطابع المؤسسي على تدابير توجيهية وسياسية واضحة ومتسقة من أجل تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في السياسة.
- إدراج المساواة في النوع الاجتماعي في رؤية الأحزاب ومهامها وخططها الاستراتيجية.
- تحديد أهداف محددة تتماشى مع المجالات الرئيسية للتنظيم والعمليات الداخلية والخارجية.
- تحديد أهداف/ مؤشرات قابلة للقياس وآليات تنفيذ.
- وضع آليات مساءلة داخلية لضمان الامتثال بأهداف المساواة في النوع الاجتماعي (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ٢٠١٦).

٤.٤. هياكل / مجالس / لجان المرأة في الأحزاب السياسية

وضعت العديد من الأحزاب السياسية في كافة المناطق في العالم هياكل ذات طابع مؤسسي للمرأة منذ تأسيسها. يتوقع من الكيانات النسائية أن تكون مسؤولة عن تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة داخل وخارج الأحزاب السياسية. لكن تحميل المرأة فقط مسؤولية تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في نطاق الوحدات النسائية، نتج عنه إزالة مسائل النوع الاجتماعي من جدول أعمال الأحزاب السياسية وأوليوياتها.

كذلك، يمكن القول على نطاق واسع، أن الهياكل النسائية لا تشارك عامة في قرارات الأحزاب أو تؤثر فيها، وغالباً ما يقتصر دور المرأة على وظائف رمزية وضمان أن تتقيد المرأة بخطط الأحزاب وفق ما تطلبه غالبية القيادة الذكورية. لذا، يمكن لإعادة تحديد وتعزيز تحديد موقع ودور الهياكل النسائية في الأحزاب السياسية أن يعزز مشاركة المرأة وصوتها للتأثير على العمليات السياسية الاستراتيجية والقرارات داخل الأحزاب السياسية وعلى مختلف المستويات. تكون هذه الجهود تكميلية ومعززة بعضها بعضاً مع التدخلات الناتجة عن التنفيذ الشامل لسياسة النوع الاجتماعي للأحزاب السياسية.

حول المؤلفة

أعدت هذا التقرير رومبديزي كنداوسفيكا-نوندو، المستشار الأقدم لقسم الديمقراطية والإدماج في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، لإجتماع مجموعة خبراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي انعقد في ٥-٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ تمهيداً للدورة ٦٥ للجنة وضع المرأة (CSW).

Catón, M., *Effective Party Assistance: Stronger Parties for Better Democracy* (Stockholm: International IDEA, 2007), Policy Paper, <<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/effective-party-assistance-stronger-parties-for-better-democracy.pdf>>, accessed 11 October 2021

[المساعدة الفاعلة للحزب: أحزاب أقوى من أجل ديمقراطية أفضل]

International IDEA, *Political Parties in Africa through a Gender Lens* (Stockholm: International IDEA, 2013), <<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/political-parties-in-africa-through-a-gender-lens.pdf>>, accessed 11 October 2021

[الأحزاب السياسية في أفريقيا من منظور النوع الاجتماعي]

—, *A Framework for Developing Gender Policies for Political Parties* (Stockholm: International IDEA, 2016), <<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/aframework-for-developing-gender-policies-for-politicalparties.pdf>>, accessed 11 October 2021

[إطار عمل لوضع سياسات النوع الاجتماعي للأحزاب السياسية]

—, 'Gender in Political Parties' Strategic Plans', Fact Sheet (Stockholm: International IDEA, 2019), <<https://www.idea.int/sites/default/files/publications/gender-in-political-parties-strategic-plans-14-05-19.pdf>>, accessed 11 October 2021

[النوع الاجتماعي في الخطط الإستراتيجية للأحزاب السياسية]

IPU Parline, *Monthly Ranking of Women in National Parliaments*, 1 August 2020, <<https://data.ipu.org/women-ranking?month=8&year=2020>>, accessed 11 October 2021

[الترتيب الشهري للمرأة في البرلمانات الوطنية]

Llanos, B. and Roza, V., *Partidos políticos y paridad, una década después: ¿continuidades o cambios?* (Inter-American Development Bank and International IDEA, 2019), <<https://www.idea.int/publications/catalogue/partidos-pol%C3%ADticos-y-paridad-una-d%C3%ADcada-de-la-democracia-en-am%C3%A9rica-latina?lang=es>>, accessed 11 October 2021

[الأحزاب السياسية وتحقيق المساواة، بعد عقد من الزمن: أوجه

الاستمرار أو التغيير؟]

Norris, P. and Lovenduski, J., *Gender and Party Politics* (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 1994)

[النوع الاجتماعي والسياسات الحزبية]

United Nations General Assembly, Resolution adopted on 19 December 2011 (on the report of the Third Committee (A/66/455 and Corr.1) 66/130. Women and political participation, 19 March 2012, <<https://undocs.org/pdf?symbol=en/%20A/RES/66/130>>, accessed 11 October 2021
[قرار إعتمد في ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ (بشأن تقرير اللجنة الثالثة (أ/٦٦/٤٥٥ والتصحيح (١) ٦٦/١٣٠. المرأة والمشاركة السياسية]

UN Women, 'Twenty-five years after Beijing Declaration, the world "cannot afford" so few women in power', press release, 10 March 2020, <<https://www.unwomen.org/en/news/stories/2020/3/press-release-ipu-un-women-map-of-women-in-politics-2020>>, accessed 11 October 2021
[خمس وعشرون عاماً بعد إعلان بيجين، العالم 'لا يستطيع تحمل' هذا العدد القليل من النساء في السلطة]

Salyer, K. and Cann, O., 'Everything you need to know about the gender gap in 2020', World Economic Forum, 17 December 2019, <<https://www.weforum.org/agenda/2019/12/gender-gap-report-gender-parityhow-to-speed-up-progress>>, accessed 11 October 2021
[كل ما تريدون معرفته بشأن الثغرة في النوع الاجتماعي في عام ٢٠٢٠]
United Nations, Charter (New York: United Nations, 1945), <<https://www.un.org/en/about-us/un-charter>>, accessed 11 October 2021
[ميثاق الأمم المتحدة]

—, Universal Declaration of Human Rights (New York: United Nations, 1948), <<https://www.un.org/en/about-us/universal-declaration-of-human-rights>>, accessed 11 October 2021
[الإعلان العالمي لحقوق الإنسان]

—, Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (New York: United Nations, 1979), <<https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cedaw.aspx>>, accessed 11 October 2021
[الاتفاقية بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة]

© ٢٠٢١ المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات مستقلة عن المصالح الوطنية أو السياسية المحددة. لا تمثل الآراء المعبر عنها في هذا المنشور بالضرورة آراء المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات أو آراء أعضاء هيئته أو مجلسه.

النسخة الإلكترونية من هذا المنشور متاحة بموجب رخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-SA 3.0)، رخصة غير تجارية، رخصة المشاركة بالمثل (0.3). يجوز لك نسخ المنشور وتوزيعه وبثه وكذلك تعديله بشرط أن يستخدم لأغراض غير تجارية فقط، وأن يذكر المصدر على النحو الصحيح، ويتم توزيعه برخصة مماثلة. لمزيد من المعلومات عن رخصة المشاع الإبداعي، أنظر:

<<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/deed.ar>>

التصميم والتنضيد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

الرقم المعياري الدولي للكتاب (ISBN): (PDF) 978-91-7671-512-3

المعرف الرقمي (DOI): <<https://doi.org/10.31752/idea.2021.116>>

حول المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

تأسست المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات عام ١٩٩٥، وهي منظمة حكومية دولية تدعم الديمقراطية المستدامة في أرجاء العالم. المؤسسة هي المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة المتمتعة بتفويض عالمي حول الديمقراطية والانتخابات، وهي ملتزمة بأن تكون واضحة جدول أعمال عالمي في مجال بناء الديمقراطية. بدورها الأعضاء الأربعة والثلاثين من جميع القارات، تدعم المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وضع مؤسسات وعمليات ديمقراطية أقوى، وتعزز الديمقراطية المستدامة والفاعلة والشرعية من خلال توفير موارد معرفة مقارنة وحوارات وشراكات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
International IDEA
Strömsborg, SE-103 34 Stockholm,
Sweden
Tel: +46 8 698 37 00
Email: info@idea.int
Website: <<https://www.idea.int>>

